في الحدث

▪ حازم مبيضين

قمة..وعطلة الصحافة الإجبارية

لتنعقد قمة عربية في بغداد كان لابد من إجراءات أمنية معقدة للحفاظ على الحياة الغالية عند الشعوب العربية للزعماء الأفذاذ الذين سيتهافتون على عاصمة الرشيد لينالوا شرف المشاركة في تخريب حياة المواطن العراقي على المستويات كافة، وهكذا وجد العاملون في الصحافة العراقية أنفسهم في حالة ملتبسة بين الاسترخاء المفروض عليهم وبين قلق المهنة الذي يفرض عليهم أشد حالات الاستنفار وهم في مدينة تنعقد فيها القمة بعد عشرين عاماً من سابقتها وفي ظروف عربية مفاجئة للجميع وعراقية مازالت تحت رحمة الهاجس الأمني والتفجيرات المتنقلة في شوارع المدن، وحالة من العداء المعلن بين السياسيين العراقيين تذكيها حالة من التنافس المرضي (من المرض) على الفوز بأكبر حصة من الكعكة التي خلفها سقوط نظام صدام حسين، قبل أن يتم الاعداد لنظام بديل يحفظ للمواطن العراقي كرامته وحقوقه الوطنية ويحفظ للدولة العراقية أمنها واستقرارها ويكرس دورها المحوري في المنطقة والإقليم.

لا ندري إن كان قادة العراق الجديد يعلمون أن حضور الصحافيين وأجهزة الإعلام قريباً من أي قمة مهما كان مستواها أو طبيعة ما تبحثه موازٍ تماماً لحضور السياسيين أو القادة أو الزعماء، سمهم ما شئت، وأن غياب الصحفيين عن أي قمة يفقدها الكثير من عوامل نجاحها، إلا إن كان الهدف من قمة بغداد، هو قصر التشاور بين الزعماء، وتغييب الجماهير عما سيجري في أروقتها، ولسنا نجد مبرراً مقبولاً بأي شكل من الأشكال، لتعطيل عمل الصحافة العراقية، في وقت ينتظر فيه العالم من هذه الصحافة، تغطية ما يجري في القمة، مع ما نعرفه عن غياب الصحافة العربية والعالمية عن هذا الحدث، إما لإحجامها عن الحضور لأسباب أمنية، أو لأنها لم تدع أصلاً لحضورها، أو لأن السلطات العراقية لم تمكنها من الحضور، وهكذا فإن المنتظر لقمة بغداد إذا انعقدت، أن تكون كضر.. في سوق النحاسين.

نتحدث عن تغييب الصحافة عن القمة للعلاقة المباشرة والوطيدة بين الطرفين، لكننا لا نغفل الأثر السلبي لانعقادها على حياة المواطنين خصوصاً في بغداد حيث تم تقطيع أوصالها بالحواجز الامنية، وتعطلت حياتها الاقتصادية والثقافية والفنية والرياضية والاجتماعية، ولعل من حق المواطن العراقي إن تفهم تلك الاجراءات في العاصمة حيث تنعقد القمة أن يسأل عن مبرر لها في البصرة أو الموصل أو تكريت أو كربلاء أو النجف أو أي مدينة عراقية لاعلاقة لها بالقمة، ولماذا تتعطل حياة الناس ومصالحهم في هذه المدن والبلدات التي يبعد بعضها عن موقع انعقاد القمة مئات الكيلومترات، ويبتعد ساكنوها عن الاهتمام بتلك القمة آلاف السنوات الضوئية، ولعل ما يعنيهم منها هو فقط معرفة كم خسر العراق من ملايين الدولارات لعقدها، وما الفائدة المرجوة منها.

لا أدري إن كان هذا المقال سيرى النور قبل تعطيل المدى لكن الحرقة هي ما يدفعني للكتابة، وأنا البعيد عن قمة بغداد، فكيف هو حال الزملاء المجبرين على متابعتها وهم قابعون في منازلهم ومفروض عليهم الاسترخاء في وقت لا يحتمل مثل ذلك.

أكراد في مدينة القامشلي السورية يلوحون باعلام كردية وسورية اثناء مسيرة احتجاج ضد النظام

مجلس حقوق الإنسان يدين "التصعيد الحاد" في سوريا

□ جينيف / BBC

فرض الاتحاد الأوروبي الجمعة، عقوبات جديدة على النظام السوري، تشمل زوجة الرئيس، أسماء الأسد، وثلاثة من أفراد عائلته، في آخر حزمة عقوبات يفرضها التكتل الأوروبي للضغط على النظام السوري لإنهاء حملة قمع تدخل عامها الثاني.وقال متحدث باسم الاتحاد الأوروبي إن العقوبات تشمل فرض حظر سفر وتجميد أرصدة، على زوجة الأسد، البريطانية الجنسية، وعدد آخر من أفراد أسرته من بينهم والدته.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أقر نهاية الشهر الماضي عقوبات ضد النظام السوري، وسط دعوات دولية لتصعيد الضغوط عليه مع استمرار حملته العسكرية لسحق احتجاجات شعبية راح ضحيتها أكثر من ٨ آلاف شخص، وفق تقديرات دولية.

وشملت العقوبات تجميد أرصدة سبعة وزراء في نظام الأسد وحظر دخولهم دول الاتحاد الأوروبي، وشمل كذلك حظر رحلات الشحن الجوي للناقل الوطني السوري، دون تبني خيار الحظر الجوي التام الذي يمنع السفر من سوريا.

ومن بين العقوبات أيضاً فرض حظر على تجارة الذهب والمعادن النفيسة الأخرى مع الحكومة ومؤسسات الدولة.

وتستكمل الخطوة الأخيرة عدة جولات من العقوبات الأوروبية على سوريا، صدرت في سياق ضغوط دولية على النظام السوري، لوقف حملة قمع أطلقها بمواجهة تحركات مناوئة له.

ففي يناير/كانون الثاني الماضي، أقر ممثلو دول الاتحاد الأوروبي بصفة مبدئية حزمة عقوبات تستهدف عدداً من المسؤولين في نظام الرئيس بشار الأسد، وشركات ومؤسسات حكومية.

وتزامنت التحركات الأوروبية مع دعوة أمريكية لتصعيد الضغوط والعقوبات لتجفيف مصادر تأجيج وتمويل "آلة الحرب" التي أطلقها النظام بمواجهة شعبه.

من جانب آخر أدان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ما سماه "التصعيد الحاد" والانتهاكات المتزايدة التي تقترفها القوات السورية.ومدد المجلس بعثة التحقيق التابعة له في سوريا التي توثق لوقوع جرائم ضد الإنسانية بما فيها الإعدامات والتعذيب.

وتم التصويت على قرار التمديد بغالبية ٤١ عضوا من أعضاء المجلس الـ٤٧.

واعترضت على القرار ثلاث دول هي الصين وروسيا وكوبا، كما تغيبت عن الاجتماع دولتان ولم تشارك دولة واحدة في التصويت هي الفلبين.

حمص وحلب

على الصعيد الميداني، أفادت الأنباء الواردة من سوريا بوقوع اشتباكات عنيفة بين القوات الحكومية ومنشقين عنها في ريف حلب وحمص، بينما شكت الأمم المتحدة معوقات تحول دون وصول وكالات الإغاثة إلى المحتاجين للمساعدة في سوريا.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن محمد الحلبي المتحدث باسم اتحاد تنسيقيات حلب أن "الاشتباكات متواصلة بين القوات النظامية ومنشقين عنها في بلدة اعزاز" في ريف حلب.وأضاف أن البلدة "تتعرض لقصف الجيش النظامي، فيما تحلق في سمائها مروحيات الجيش".

من جانبه أكد المرصد السوري لحقوق الانسان، الذي يتخذ من لندن مقرا له، في بيان ان ثلاثة من عناصر القوات النظامية سقطوا في الاشتباكات الدائرة في اعزاز.

إمكانيات محدودة

في هذه الاثناء شكت الأمم المتحدة معوقات تحول دون وصول وكالات الإغاثة إلى المحتاجين للمساعدة في سوريا.

وقالت فاليري اموس مسؤولة المساعدات الانسانية في الامم المتحدة الخميس إن وكالات الاغاثة لا تتاح لها سوى "امكانيات محدودة" للوصول الى المحتاجين داخل سوريا.وتأتي تصريحات اموس على الرغم من مطالبة مجلس الأمن الدولي بالسماح لموظفي الإغاثة بدخول البلدات السورية المحاصرة.

وقالت اموس في بيان إن "الوضع في سوريا مستمر في التدهور مع استمرار الاقتتال والعنف في المدن في شتى أنحاء البلاد ومنها دمشق."

وأضافت "ما زلت أشعر بقلق بالغ على الذين يجدون أنفسهم محاصرين في هذا الوضع. والذين تشردوا يحتاجون الى الطعام والمأوى والمساعدة الطبية. وما زلت أطالب بالسماح بدخول المنظمات الإنسانية بلا قيد." وقالت اموس "في الوقت الحالي لا يمكننا سوى تنفيذ أنشطة محدودة لتقديم الطعام والمساندة الصحية ومساعدات الصحة العامة داخل سوريا وذلك بسبب انعدام الأمن وضيق الإمكانيات المتاحة للمنظمات الإنسانية للوصول الى المحتاجين."

مسؤول أمريكي: كلينتون ستسمح بمواصلة منح المساعدات العسكرية لمصر

□ واشنطن / رويترز

قال مسؤول كبير بوزارة الخارجية الأمريكية إن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ستسمح باستمرار منح مصر مساعدات عسكرية أمريكية برغم عدم وفاء القاهرة بشروط مؤيدة للديمقراطية وهي خطوة لاقت انتقادا شديدا في الكونجرس.

وأعلن مكتب السناتور باتريك ليهي الذي يرأس اللجنة الفرعية للمساعدات الخارجية بمجلس الشيوخ قرار كلينتون يوم الخميس وعبر عن استيائه الشديد منه قائلا انه يتعين على كلينتون الان أن تحد من حجم المساعدات العسكرية التي سيتم صرفها.

وقال ليهي في بيان يوم الخميس ان كلينتون ينبغي "ألا تأذن بصرف أكثر مما تستدعيه الضرورة بشكل واضح من أموال دافعي الضرائب وتحتفظ ببقية الاموال في الخزانة (الامريكية) ريثما يتحقق تقدم أكبر في الانتقال للديمقراطية" في مصر.

وبعد ذلك بساعات أكد مسؤول رفيع بوزارة الخارجية ان كلينتون ستعلن يوم الجمعة التخلي عن الشروط التي أقرها الكونجرس في الآونة الأخيرة وتقضي بان تساند الحكومة المصرية الانتقال إلى الديمقراطية حتى تستمر المعونات العسكرية الأمريكية اليها.

وقال المسؤول "على أساس مصالح الامن القومي الامريكية ستعلن (كلينتون) التخلي عن الشروط التشريعية المتصلة بالانتقال الديمقراطي في مصر وهو ما يسمح بالاستمرار في تدفق التمويل العسكري الأمريكي إلى مصر."

وقال المسؤول الذي طلب ألا ينشر اسمه ان هذه الخطوة تعكس "هدفنا الرئيسي وهو الحفاظ على شراكتنا الاستراتيجية مع مصر وجعلها أشد قوة واستقرارا من خلال الانتقال الناجح الى الديمقراطية."

ومنذ الإطاحة بالرئيس المصري السابق حسني مبارك العام الماضي حققت مصر تقدما نحو الديمقراطية وأجرت انتخابات برلمانية ومن المقرر أن تجرى انتخابات الرئاسة فيها في مايو أيار.

الا أن إجراءات ضد القوى التي تنادي بالديمقراطية ومن بينها بعض الجماعات الأمريكية على مدى الشهور الماضية أثارت غضب أعضاء في الكونجرس الامريكي ودفعت ادارة الرئيس الامريكي باراك أوباما للتلويح بوقف المعونة عن مصر.

ووافق الكونجرس على المساعدات العسكرية البالغ حجمها ١,٣ مليار دولار لمصر – وهو نفس مستواها في السنوات الماضية – وذلك للعام المالي الحالي الذي ينتهي في ٣٠ من سبتمبر ايلول.

ووافق الكونجرس أيضا على مساعدات اقتصادية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار بالإضافة الى "تمويل مشروعات" بما يصل الى ٦٠ مليون دولار.

ويتعين على كلينتون بموجب القانون الامريكي أن تشهد بأن الحكومة المصرية تؤيد الانتقال الى الحكم المدني بما في ذلك اجراء انتخابات حرة ونزيهة وتطبيق سياسات لحماية حرية التعبير والتجمع والحرية الدينية والاجراءات القانونية السليمة.

وقال ليهي ان كلينتون استخدمت بندا في القانون يتيح لها التغاضي عن هذه الشروط لدواعي الأمن القومي معتبرا أن هذا يبعث برسالة خاطئة للجيش المصري الذي يدير شؤون البلاد منذ الاطاحة بمبارك.

وقال ليهي في بيان "يجب أن يدافع الجيش المصري عن الحريات الأساسية وسيادة القانون لا أن يضايق ويعتقل من يعملون من أجل الديمقراطية."

وتابع قوله "يتعين عليه إنهاء محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وانهاء العمل بقانون الطوارئ بشكل كامل وينبغي لسياستنا ألا تراوغ بشأن هذه الإصلاحات الرئيسية."

ورد مسؤول الخارجية الأمريكية بالقول ان مصر حققت "تقدما في ١٦ شهرا يفوق ما حققته خلال الستين عاما الماضية" تجاه الديمقراطية لكنه أضاف "مازال هناك المزيد لعمله من أجل حماية الحقوق والحريات العامة."

ويتعين على كلينتون بموجب القانون الأمريكي أن تشهد أيضا بأن مصر تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية السلام مع اسرائيل للحصول على أي مساعدات أمريكية. وقال مسؤول الخارجية ان كلينتون شهدت بذلك.

الرئيس المالي ينفي حدوث انقلاب عسكري في بلاده ويؤكد: إنه تمرد

□ باماكو / أ ش أ

نفى الرئيس المالي أمادو توماني توريه، أن يكون هناك انقلاب عسكري قد حدث في بلاده ولكنه مجرد تمرد، وذلك بالرغم من سيطرة عدد من الجنود المنشقين على القصر الرئاسي وهربه.وقال الرئيس المالي – في تدوينة مصغرة عبر حسابه الشخصي على شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر" –، إن ما حدث لا يعتبر انقلابا عسكريا ضد نظام الحكم في مالي، وإنما هو مجرد تمرد وعصيان من قبل بعض الجنود.وذكر تليفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، إن الرئيس المالي يحتمي في الوقت الراهن داخل إحدى الثكنات العسكرية تحت حماية قوات موالية لنظامه، بينما أعلن الجنود المنشقون سيطرتهم على مقاليد الحكم في البلاد عبر بيان بث على التلفزيون الرسمي.. كما أعلنوا تعطيل العمل بالدستور، وذلك بعد أن قاموا باعتقال عدد من الوزراء وقيادات الجيش.

تل أبيب: لن نتعاون مع لجنة تقصي انتهاكات المستوطنات

□ تل ابيب /أ.ش.أ

أوضح مصدر إسرائيلي اليوم الجمعة، أن إسرائيل لن تتعاون مع لجنة تقصي انتهاكات المستوطنات لحقوق الفلسطينيين التي قرر مجلس حقوق الإنسان الدولي أمس الخميس تشكيلها، واصفا أداء المجلس الأممي بـ"المثير للسخرية".وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد اتهم أمس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بـ"النفاق" وذلك في رد إسرائيلي غاضب على قرار المجلس بإرسال بعثة تقصي حقائق إلى مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية.من جهتها، دانت تركيا استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بالرغم من تحذيرات المجتمع الدولي واعتبرته أمرا "غير مقبول".

وانتقدت وزارة الخارجية التركية الليلة الماضية في بيان لها بهذا الصدد مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية في قرية "الولجة" بجنوب القدس بهدف بناء حديقة للمستوطنات المحيطة، مؤكدة أن هذا الإجراء السلبي يعوق عملية السلام ويدمر فكرة حل الدولتين.

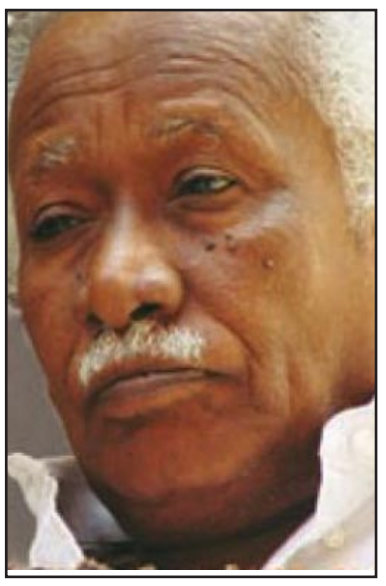

رحيل محمد ابراهيم نقد ..

٤ عقود في قيادة الحزب الشيوعي السوداني وربع قرن من الاختفاء

□ الخرطوم / BBC

رحل مساء أول أمس الخميس الشخصية السياسية البارزة محمد ابراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعي السوداني عن عمر ناهز ٨١ عاما قاد فيها الحزب طوال أكثر من أربعة عقود كان بينها ما يزيد على ربع قرن من العمل السياسي في الاختفاء.

ولد نقد عام ١٩٣٠ بمدينة القطينة وسط السودان. وبدأ نشاطه السياسي مبكرا منذ العام ١٩٤٦، وهو تاريخ تأسيس الحزب الشيوعي السوداني الذي كان أحد أقوى الاحزاب الشيوعية في العالم العربي وأكثرها شعبية ونفوذا.

فصل نقد من كلية الاداب – جامعة الخرطوم عام ١٩٥٢ عندما كان في السنة الدراسية الثانية، فتوجه مضطرا الى بلغاريا حيث أكمل دراسته الفلسفة في جامعة صوفيا عام ١٩٥٨. عاد الى السودان وتفرغ للعمل السياسى فى قيادة الحزب حتى انتخب نائباً عن الحزب الشيوعي السوداني ممثلاً لما يعرف بدوائر الخريجين عام ١٩٦٥ لكنه لم يكمل الدورة بسبب حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان. تسلم نقد قيادة الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٧١ في أعقاب اعدام السكرتير العام السابق للحزب عبد الخالق محجوب على يد الدكتاتور جعفر نميري. قضى نقد سنوات طويلة في العمل السري كان أبرزها الفترة الممتدة من عام ١٩٧١حتى الاطاحة بنظام نميري في انتفاضة شعبية عام ١٩٨٥ ثم اضطر الى الاختفاء ثانية في عهد الرئيس الحالي عمر البشير خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٥ ولكنه اعتقل أثناء فترة اختفائه الثانية وقضى عامين قبل أن يطلق سراحه ويوضع تحت الاقامة الجبرية ليتمكن من الاختفاء مرة أخرى.

وبعد ان انتخب عام ١٩٨٦ نائباً للحزب في البرلمان عن دائرة الديوم والعمارات في العاصمة الخرطوم ترأس كتلة الحزب الشيوعي ذات النفوذ السياسي الواسع رغم صغر حجمها.

وخلال فترة حياته الغنية كتب نقد العديد من الدراسات السياسية والفكرية بين أبرزها "قضايا الديمقراطية في السودان"، "علاقات الرق في المجتمع السوداني"، "مباديء موجهة لتجديد البرنامج"، "علاقات الأرض في السودان" و"حوار حول النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية"، فضلا عن ترجمته كتاب المؤرخ الروسي سميرنوف الموسوم "الثورة المهدية".